



الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL



الجمعية العامة

A/37/579  
5 November 1982  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة السابعة والثلاثون  
البند ٧٥ من جدول الأعمال

ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدم الى النظم الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الافريقي من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الانسان

تقرير اللجنة الثالثة

المقرر : السيد كارل بورشارد ( جمهورية المانيا الاتحادية )

أولا - مقدمة

- ١- قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ٤ ، المعقودة في ٢٤ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، ان تدرج في جدول اعمالها البند المعنون " ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من اشكال المساعدة التي تقدم الى النظم الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الافريقي من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الانسان " وان تحيله الى اللجنة الثالثة .
- ٢- وقد نظرت اللجنة في هذا البند جنبا الى جنب مع البنود ٦٧ و ٧٩ و ٨٠ في جلساتها ٣ الى ١٣ و ٢٤ و ٢٥ ، المعقودة في ٣٠ ايلول /سبتمبر و ٤ و ٦ و ٨ و ١١ الى ١٥ و ٢١ و ٢٧ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٢ . ويرد سرد لمناقشة اللجنة في المحاضر الموجزة ذات العلاقة (A/C.3/37/SR.3-13 و 18 و 24 و 25 ) .
- ٣- وكان معروضا على اللجنة الوثائق التالية :  
( أ ) ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من اشكال المساعدة التي تقدم الى النظم الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الافريقي من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الانسان : مذكرة من الامين العام (A/37/413)

82-30173

.../...

(ب) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الفصل الخامس ، الفرع ألف  
(A/37/3) (الجزء الاول) (١) ؛

(ج) رسالة مؤرخة في ٢٢ حزيران / يونيه وموجهة الى الامين العام من القائم  
بالاعمال بالانابة للبعثة الدائمة لكوبا لدى الامم المتحدة ، يحيل فيها البلاغ الختامي ووثائق  
اخرى للاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز ، المعقود في هافانا في الفترة  
من ٣١ أيار / مايو الى ٥ حزيران / يونيه ١٩٨٢ (A/37/333) .

٤- وفي الجلسة ٣ ، المعقودة في ٣٠ أيلول / سبتمبر ، قدم مدير مركز حقوق الانسان  
بيانا استهلاليا .

٥- وفي الجلسة ٨ ، المعقودة في ١٢ تشرين الاول / اكتوبر ، القى المقرر الخاص للجنة  
الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات بيانا .

### ثانيا - النظر في مشروع القرار A/C.3/37/L.15

٦- في الجلسة ١٨ المعقودة في ٢١ تشرين الاول / اكتوبر ، عرضت ممثلة غينيا ، بوصفها  
رئيسة المجموعة الافريقية عن شهر تشرين الاول / اكتوبر ، مشروع قرار (A/C.3/37/L.15) مقدا  
في اطار البند المعنون " ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من اشكال  
المساعدة التي تقدم الى النظم الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الافريقي من آثار ضارة  
بالتمتع بحقوق الانسان " .

٧- وفي الجلسة ٢٤ ، المعقودة في ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر أشارت الامانة العامة الى  
الآثار المالية لمشروع القرار .

٨- وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.3/37/L.15 بأغلبية ١١٣ صوتا  
مقابل ١٠ اصوات وامتناع ١٥ عضوا عن التصويت ( انظر الفقرة ٩ ) .

### ثالثا - توصية اللجنة الثالثة

٩- توصي اللجنة الثالثة بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار التالي :

ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من اشكال  
المساعدة التي تقدم الى النظم الاستعمارية والعنصرية في الجنوب  
الافريقي من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الانسان

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراراتها ٣٣٨٢ (د - ٣٠) و ٣٣٨٣ (د - ٣٠) المؤرخين في

(١) سيصدر بوصفه الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ،  
الملحق رقم ٣ (A/37/3/Rev.1) .

١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ و ٢٣ / ٣٣ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ ،  
و ٣٢ / ٣٥ المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في  
١ أيار / مايو ١٩٧٤ المتضمنين الاعلان وبرنامج العمل الخاصين بإقامة نظام اقتصادى دولي  
جديد ، وقرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، والمتضمن  
ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ،

وإذ تضع في اعتبارها قرارها ٣١٧١ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر  
١٩٧٣ والمتعلق بالسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية سواء بالنسبة للبلدان النامية أو  
الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية أو الخاضعة لنظام الفصل العنصرى ،  
وإذ تشير إلى قراراتها بشأن التعاون العسكرى مع جنوب افريقيا وإلى قرارى مجلس  
الامن ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، و ٤٢١ (١٩٧٧) المؤرخ  
في ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ،

وإذ تضع في اعتبارها بوجه خاص القرارات ذات الصلة التي اعتمدها مؤتمر رؤساء دول  
وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الثامنة عشرة ،

وإذ تحيط علما بالتقرير المنقح الذى اعده المقرر الخاص المكلف بدراسة ما للمساعدات  
السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من اشكال المساعدة التي تقدم إلى النظم العنصرية  
والاستعمارية في الجنوب الافريقي من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الانسان ،

وإذ تلاحظ مع القلق ان تقرير الامين العام بشأن الاستعراض الخاص لبرنامج العمل  
الجارى للامم المتحدة (٢) قد خلص إلى ان التقرير السنوى المستكمل والمتعلق بما للمساعدات  
السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من اشكال المساعدة التي تقدم إلى النظم العنصرية  
والاستعمارية في الجنوب الافريقي من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الانسان ، لم يدرج ضمن الميزانية  
البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ ،

وإذ تؤكد من جديد أن أى تعاون مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا يشكل عملا  
عدائيا ضد الشعوب المقهورة في الجنوب الافريقي في كفاحتها من اجل الحرية والاستقلال  
وتحديا حافلا بالازدراء للامم المتحدة وللمجتمع الدولي ،

وإذ تعتبر أن تعاوننا كهذا يتيح لجنوب افريقيا ان تتركس الامكانيات اللازمة للقيام  
بأعمال عدائية وتهديدية ضد الدول الافريقية المستقلة ،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن كبار الشركاء التجاريين الغربيين وغيرهم من شركاء جنوب  
افريقيا لا يزالون يتعاونون مع هذا النظام العنصرى ولان تعاونهم هذا يشكل العقبة الرئيسية  
امام تصفية هذا النظام العنصرى والقضاء على نظام الفصل العنصرى غير الانساني والاجرامى ،

وإذ يهولها استمرار تعاون بعض الدول الغربية وإسرائيل مع نظام الحكم العنصرى في جنوب أفريقيا في الميدان النووى ،

وإذ تأسف لأن مجلس الأمن لم يتمكن من اتخاذ قرارات ملزمة لمنع أى تعاون مع الميدان النووى مع جنوب أفريقيا ،

وإذ تدرك ضرورة إيلاء الأولوية العليا للعمل الدولى الذى يستهدف تأمين التنفيذ الكامل لقرارات الامم المتحدة المؤيدة لاستئصال الفصل العنصرى وتحرير شعوب الجنوب الافريقي ،

وإذ تعي استمرار الحاجة الى تعبئة الرأى العام العالمى ضد المساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من اشكال المساعدة التى تقدم الى النظام العنصرى في جنوب افريقيا ،

١- تؤكد من جديد حق شعوب الجنوب الافريقي المقهورة غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال والتمتع بالموارد الطبيعية لأقاليمها ؛

٢- تؤكد مرة أخرى حق هذه الشعوب نفسها في التصرف في هذه الموارد لتحقيق ما فيه خيرها وفي الحصول على تعويض عادل عن استغلال هذه الموارد الطبيعية واستنزافها أو فقدتها أو استهلاكها ، بما في ذلك التعويض عن استغلال مواردها البشرية واستغلالها استخداماً ؛

٣- تدین بشدة تعاون بلدان غربية معينة وإسرائيل وبعض الدول الأخرى وكذلك تعاون الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات الأخرى التي لا تزال تتعاون مع النظام العنصرى في جنوب أفريقيا أو تواصل زيادة تعاونها معه ، ولا سيما في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والنووية ، فتشجع بذلك هذا النظام على التماهى في سياسته غير الانسانية والاجرامية القائمة على القمع الوحشى لشعوب الجنوب الافريقي وحرمانها من حقوق الانسان ؛

٤- تؤكد من جديد مرة أخرى أن الدول والمؤسسات التي تقدم المساعدات الى النظام العنصرى في جنوب أفريقيا تصبح شريكة في الممارسات غير الانسانية التي يتبعها هذا النظام والمتمثلة في التمييز العنصرى والاستعمار والفصل العنصرى ؛ وكذلك في الاعمال العدائية الموجهة ضد حركات التحرير والدول المجاورة ؛

٥- ترحو من مجلس الأمن ان يقوم على وجه الاستعجال بالنظر في فرض جزاءات كاملة والزامية ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، على نظام الحكم العنصرى في جنوب افريقيا ، ولا سيما :

( أ ) حظر أى مساعدة تكنولوجية أو تعاون تكنولوجي في صنع الاسلحة والمعدات العسكرية في جنوب افريقيا ؛

- (ب) إنهاء أى تعاون مع جنوب افريقيا في الميدان النووى ؛
- (ج) حظر تقديم أى قرض الى جنوب افريقيا والقيام بأى استثمار فيها ، ووقف أى تبادل تجارى مع جنوب افريقيا ؛
- (د) فرض حظر على توريد النفط ومنتجات النفط وغير ذلك من السلع الاستراتيجية الى جنوب افريقيا ؛
- ٦- تناشد جميع الدول والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية تقديم كل عون ممكن الى حركات التحرير في الجنوب الافريقي التي تعترف بها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ؛
- ٧- تعرب عن تقديرها للمقرر الخاص لتقريره المنقح ؛
- ٨- تؤكد أن استكمال التقرير المتعلق بما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من اشكال المساعدة التي تقدم الى النظم العنصرية والاستعمارية في الجنوب الافريقي من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الانسان ، يحظى بالاهمية الكبرى في قضية حاربة الفصل العنصرى وانتهاكات حقوق الانسان الاخرى في جنوب افريقيا وفي ناميبيا وينبغي ان يبقى ضمن أنشطة برنامج العمل الجارى للفترة ١٩٨٢/١٩٨٣ ؛
- ٩- تطلب الى الامين العام تقديم كل المساعدة اللازمة للمقرر الخاص من اجل ان توضع تحت تصرفه الخدمات الاعلامية اللازمة لاستكمال قائمته على نحو اكثر تفصيلا ؛
- ١٠- تطلب الى حكومات البلدان التي توجد فيها المصارف والشركات عبر الوطنية وغيرها من المنظمات المذكورة والمعددة في التقرير المنقح ، اتخاذ تدابير فعالة لوقف ما تقوم به من أنشطة في مجال التجارة والصناعة والاستثمار في اقليم جنوب افريقيا ، وفي اقليم ناميبيا الذى يحتله نظام حكم بريتوريا العنصرى احتلالا غير مشروع ؛
- ١١- ترجو من الامين العام ان يحيل التقرير المنقح الى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى والى مجلس الامم المتحدة لناميبيا وغيرهما من الاجهزة المعنية في الامم المتحدة والى المنظمات الدولية الاقليمية ؛
- ١٢- تحث جميع الوكالات المتخصصة ، لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الامتناع عن تقديم قروض من اى نوع للنظام العنصرى في جنوب افريقيا ؛
- ١٣- تطلب الى جميع الدول والى الوكالات المتخصصة والمنظمات الاقليمية والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها من المنظمات ذات الصلة ان تؤمن النشر الواسع لهذا التقرير ؛

١٤- تدعو لجنة حقوق الانسان الى اعطاء اولوية عالية في دورتها التاسعة والثلاثين للنظر في التقرير المذكور اعلاه ؛

١٥- تقرر النظر في هذه المسألة في دورتها التاسعة والثلاثين على سبيل الأولوية العالية في إطار بند عنوانه " ما للمساعدات السياسية والاقتصادية وغيرها من اشكال المساعدة التي تقدم الى النظم الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الافريقي من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الانسان " وفي ضوء أية توصيات قد ترغب في تقديمها الى الجمعية العامة اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ومن لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى .

-----